

Distr.: General
28 June 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تعزيز

الجهود للقضاء على الفقر والجوع، بما في

ذلك عن طريق الشراكة العالمية في التنمية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتشرف بأن تطلب تعميم التقرير المرفق بشأن الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس، الذي عُقد في برازيليا يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ (انظر المرفق) بوصفه وثيقة من وثائق المجلس للنظر فيه في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧.

وقد طُرح في الاجتماع التحضيري الإقليمي موضوع الاستعراض الوزاري السنوي "تعزيز جهود القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية في التنمية"، من منظور بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترى حكومة البرازيل أن هذا التقرير، الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير كامل ومعبر بأمانة عن نتائج المناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري. وحكومة البرازيل على قناعة عميقة بأن التقرير سيشكل مساهمة لها قيمتها في المناقشات التي ستدور حول الموضوع في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٧.

* E/2007/100 و Corr.1.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: "التحديات الرئيسية التي تواجه تمويل الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"

برازيليا، ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

موجز

استضافت حكومة البرازيل الاجتماع التحضيري الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في برازيليا، يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو الاجتماع الذي كان جزءاً من العملية الجديدة للاستعراض الوزاري السنوي المضطلع بها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان موضوع الاجتماع هو "التحديات الرئيسية التي تواجه تمويل الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وقد نُظِم هذا الاجتماع بحيث تشارك فيه الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة إلى جانب مشاركة أفراد من مستوى رفيع بوصفهم خبراء. وتألّفت المشاورات من اجتماعات للمناقشة العامة ومن حلقات نقاشية، وحضرها أكثر من ٩٠ مندوباً.

الرسائل الرئيسية في مجال السياسات

فيما يلي الرسائل الرئيسية التي أسفرت عنها المناقشات:

(أ) إن احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تُراعى بصورة كافية في ظل التمويل الحالي للإطار الإنمائي. فما زالت البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية تفتقر إلى قدرة مالية ذاتية لتمويل جهود التنمية، ونظراً لتلقيها مستويات منخفضة من التمويل الخارجي، تعتمد معظم بلدان المنطقة على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وعلى أطر إقليمية للتجارة والتعاون، بحيث تكملها جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلى شركاء التنمية التزام بزيادة مستويات المعونة عموماً، بالإضافة إلى ضمان عدم تجاهل البلدان المتوسطة الدخل كجهات متلقية لهذه المعونة؛

(ب) ما زال عدم المساواة يمثل تحدياً جوهرياً في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية. وبشكل عام، فإن النمو وسيلة فعالة لمكافحة الفقر في البلدان الأشد فقراً، بينما الحد من عدم المساواة له تأثيره الأكبر على الفقر المدقع في البلدان المتوسطة الدخل التي تشهد مستويات مرتفعة من عدم المساواة. وعلى الحكومات أن تنفذ إجراءات تجمع بين سياسات النمو والحد من عدم المساواة من أجل تخفيف حدة الفقر بأقصى درجة. فبعض البرامج الوطنية للرعاية الاجتماعية، مثل برنامج التحويل النقدي المشروط في البرازيل "منحة المعاش العائلي" كانت موجهة بوضوح إلى الحد من عدم المساواة، وأسفرت بالفعل عن انخفاض الفقر المدقع في أمريكا اللاتينية. وقد عمدت حكومات أخرى إلى محاكاة هذا البرنامج - سواء داخل المنطقة أو خارجها - آملة أن تحقق نفس النجاح الذي أحرزته البرازيل؛

(ج) إن فعالية الإفادة من الفرص التجارية يمكن أن تساعد البلدان على مكافحة الفقر. وإذا أردنا تشجيع التجارة الدولية كقاطرة للتنمية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، يتعين على الدول أن تفي أساساً بالتزاماتها في إقامة نظام عالمي مفتوح للتجارة يقوم على أساس قواعد ويتصف بتعدد الأطراف وعدم التمييز والمساواة، بالإضافة إلى تحرير التجارة. وما زال تسعير السلع الأساسية يمثل مصدراً للقلق بالنسبة لكثير من بلدان المنطقة؛

(د) ونظراً لأن النمو لا يستطيع وحده التغلب على عدم المساواة في الدخل، فلا بد أن يصبح توليد العمالة وإيجاد العمل اللائق من بين أسبق الأولويات للسياسات الوطنية، ولا غنى أيضاً عن مواصلة التقدم نحو تعميم الإنصاف في سياسات القطاع العام بأسرها، باعتبار أن السياسات التي تدعم الاستثمار والنمو والأعمال الحرة أمر لازم لجهود خلق فرص العمل؛

(هـ) لكي تحشد الحكومات المزيد من الأموال المحلية، فإن عليها أن تحسّن طريقة تحصيل الضرائب، وأن تزيد من الأعباء الضريبية، التي تعد منخفضة نسبياً الآن، في أمريكا اللاتينية بالذات. كما ينبغي بذل جهود على مستوى دولي للحد من التهرب الضريبي؛

(و) ومع التسليم باحتمال أن تظل مستويات المعونة دون هدف نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المستقبل القريب، فقد تطرق الأمر إلى إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل، بما في ذلك الضرائب والصناديق العالمية. وهناك ترحيب ببعض المبادرات مثل الضريبة التضامنية على تذاكر السفر بالطائرات التي اقترحتها المرفق الدولي لشراء الأدوية، وحقوق السحب الخاصة المتاحة من صندوق النقد الدولي. وساد أيضاً الاعتراف بأهمية البرامج الاجتماعية التي يمولها القطاع الخاص، التي تعمل بموازاة الجهود الحكومية، باعتبارها برامج حيوية لسد ثغرة التمويل؛

(ز) وتعد زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة لها قيمتها لزيادة كفاءة وفعالية التدخلات الإنمائية، حيث تتعاون البلدان التي تجمع بينها سمات مشتركة في حل المشكلات المتماثلة واقتسام الخبرات فيما بينها. وعلى البلدان المتوسطة الدخل أن تزيد باستمرار من دورها كمصادر للتعاون، وأن تلعب دورا أكبر في التعاون على مستوى بلدان الجنوب، سواء فيما بينها أو مع البلدان المنخفضة الدخل، ولكن لا ينبغي لذلك أن يحجب وضع البلدان المتوسطة الدخل كمتلقية للمعونة؛

(ح) إن زيادة توفير الخدمات الشاملة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر، مع استكمالها ببناء قدرات المستفيدين، تبشر إلى حد كبير بتمكين الفقراء من استخلاص أنفسهم من ربقة الفقر. ولكن أعدادا قليلة نسبيا من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هم الذين يستطيعون الحصول على خدمات لتمويل المشروعات المذكورة أعلاه، كما أن المناخ التنظيمي الحالي في أغلب البلدان لا يفضي إلى النمو السريع لهذا القطاع. وينبغي للحكومات أن تستحدث مناخا تنظيميا يفضي إلى قيام ونمو مؤسسات لتمويل المشروعات المتناهية الصغر. ولا بد أن تتيح اللوائح التنظيمية مزيدا من تنوع الخدمات المالية، وأن تسمح بقيام التعاون بين مؤسسات تمويل المشروعات المذكورة والمؤسسات المصرفية التجارية؛

(ط) تهدد التغيرات المناخية بانتكاس التقدم المحرز في مكافحة الفقر والجوع وغير ذلك من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية على صعيد المنطقة بأسرها. فبلدان البحر الكاريبي، على وجه الخصوص، معرضة للكوارث الطبيعية وعواقب تغيرات المناخ؛

(ي) وباعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة محورية للتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من الميادين الأخرى، فمن شأن تعزيزه أن يشكل منطلقا لضمان التنفيذ الفعال لجدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية ومنبرا لتشجيع المزيد من التجانس بين الأنشطة الإنمائية لمختلف الشركاء الإنمائيين، ولتعزيز الروابط المعيارية والتشغيلية في العمل الذي تقوم به المنظمة. وبإمكان الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧ أن يكون عاملا حافزا على التنفيذ، من خلال تعزيز المساءلة، وزيادة التعاون، والمشاركة السياسية؛

(ك) إن لحكومات منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اهتماما بالمشاركة بصورة أكثر استراتيجية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في إطار الاستعراضات الوزارية السنوية، من أجل تعزيز الأهداف الإنمائية بالمنطقة. وعلى هذه الحكومات أن تعد العدة لتقاسم الاستجابات الاستراتيجية والمبتكرة إزاء التحديات التي تواجه بلدانها تحديدا في هذه العملية، وأن تغتنم الفرصة لإيجاد فرص جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

أولا - مقدمة

١ - في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كلف رؤساء الدول والحكومات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يجري سنويا استعراضات فنية على المستوى الوزاري في سياق الجزء الرفيع المستوى من أعماله بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة وتقييم أثرها في تحقيق أهداف وغايات تلك المؤتمرات والقمم.

٢ - وينطوي الاستعراض الوزاري السنوي الأول المقرر عقده يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بمقر الأمم المتحدة في جنيف، على إمكانية العمل كحافز على التنفيذ حيث أنه سيكون منتدى عالميا رفيع المستوى يمكن أن ينطلق منه على نحو منهجي استعراض التقدم المحرز، كما سيوفر منهاج عمل لتقاسم الدروس المستفادة والممارسات والنهج الناجحة التي تستحق الاقتداء بها ونشرها على نطاق أوسع.

٣ - وسيتألف الاستعراض الوزاري لعام ٢٠٠٧ من استعراض عالمي للتقدم المحرز في تنفيذ النتائج المذكورة أعلاه مع تركيز جزئي على الهدف ١ من الأهداف الإنمائية "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية"، وستتولى ستة بلدان (إثيوبيا، بربادوس، بنغلاديش، الرأس الأخضر، غانا، كمبوديا) إحاطة المجلس علما بالتقدم الذي أحرزته في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية في عروض وطنية طوعية. وبالاقتران مع الاستعراض الوزاري، سيقام معرض للابتكارات يعزز تبادلا للأمثلة العملية على النجاحات والإخفاقات بهدف تحديد السياسات والبرامج التي تستحق الاقتداء بها وزيادة نشرها.

٤ - ولن يكون الاستعراض المذكور حدثا منعزلا، وبقدر ما سيكون عملية متعددة الأوجه تشمل مناقشة عالمية عبر السبل الإلكترونية بشأن القضاء على الفقر والجوع ييسرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤ شباط/فبراير - ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧)؛ واجتماعا عالميا تحضيريا (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، نيويورك)؛ واجتماعات استشارية وطنية (في مواعيد وأماكن مختلفة داخل البلدان الستة التي ستجري استعراضات وطنية طوعية)؛ ومشاورة إقليمية (١٧-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، برازيليا).

٥ - وكانت حكومة البرازيل قد استضافت، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، أول اجتماع إقليمي من نوعه في إطار للأعمال التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعقد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان موضوع هذا الحدث هو

”التحديات الرئيسية التي تواجه الجهود المبذولة في القضاء على الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

٦ - وكان الهدف من هذا الاجتماع هو أن يلتقي على صعيد واحد خبراء وممثلو حكومات المنطقة، إلى جانب أعضاء منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لبحث الاتجاهات والتحديات الناشئة في مجال تمويل الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع، ومناقشة المصادر التقليدية والمبتكرة لتمويل القضاء على هاتين الآفتين. وكان من المؤمل أن ييسر هذا الحدث التحضيري إجراء حوار مفيد وحيوي بين أصحاب المصلحة، وفي إطار الاستعراض الوزاري في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويضاف إلى ذلك أن الاجتماع سيكفل مساهمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في استعراض التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما اكتسبته أفضل الممارسات والدروس بما يمكنها من أن تساهم في المضي قدما بالأنشطة الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتوسيع نطاقها.

٧ - وقد افتتح الاجتماع بكلمة رئيسية ألقاها باتروس انانياس، وزير التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر في البرازيل. وفي الجلسة الأولى، أدلى بيان كل من جوزيه أنطونيو أكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والسفير ليو ميروريس، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعرض خوسيه لويس ماتشينا، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورقة المعلومات الأساسية المعنونة ”الاتجاهات الناشئة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وأثرها على تمويل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(١)“. وعقدت بعد ذلك حلقتا نقاش حول موضوعي ”المصادر المبتكرة لتمويل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر“ (انظر الضميمة ١) و ”الوسائل التقليدية لتمويل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر“ (انظر الضميمة ٢). وشمل الحدث أيضا تقديم عروض من حكومات، وأخرى من كيانات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني بشأن أفضل ممارسات مكافحة الفقر وبشأن مبادرات عملية تم اتخاذها.

٨ - وشارك في المشاورات قرابة ٩٠ وفدا من بينهم ممثلون عن ٢٣ من بلدان المنطقة. كما شارك فيها اثني عشر كيانا من الأمم المتحدة والكيانات المنتسبة إليها وممثلو ست منظمات من المجتمع المدني ومنظمة من القطاع الخاص.

(١) متاحة على الموقع <http://www.un.org/docs/ecosoc/meetings/2007/amr2007/brasil.html>، بما في ذلك برنامج العمل والبيانات والعروض المقدمة وقائمة المشاركين.

ثانياً - افتتاح الاجتماع الإقليمي التحضيري

٩ - حدد افتتاح الاجتماع الذي عقد مساء يوم ١٧ أيار/مايو مسار الحوار الذي دار في ١٨ أيار/مايو.

١٠ - وأدى بيانات موجزة كل من السفير ايفرتن فييرا فرغس الوكيل الأول للقضايا السياسية بوزارة خارجية البرازيل، ونكهيل سيث، مدير مكتب دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكيم بولدوتش المنسق المقيم للأمم المتحدة في البرازيل حيث رحبوا فيها بالمشاركين في الاجتماع. كما ألقى كلمة رئيسية باتروس انانياس وزير التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر في البرازيل.

١١ - وفي الجلسة الافتتاحية، جرى التشديد على أنه برغم تصنيف معظم بلدان المنطقة ضمن البلدان النامية المتوسطة الدخل، فليس لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما يكفي من الموارد للقضاء على الفقر والجوع، وهي لا تزال تواجه تحديات ملموسة في تحسين الظروف المعيشية للمعوزين والذين يعانون من سوء التغذية. وفيما تدعو الشراكة العالمية المتمحورة حول الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وحول توافق آراء منتريه الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الدول المتقدمة إلى المساهمة مالياً في سد فجوة الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها، لم يف المانحون حتى الآن بالتزاماتهم. ولئن ارتفع إجمالاً منذ عام ٢٠٠٢ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية على صعيد العالم، فإنها تراجعت في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذا، فالعمل جارٍ لاستكشاف مصادر تمويل مبتكرة لتكميل موارد التمويل التقليدية. كما أن أهمية التعاون بين بلدان الجنوب ما برحت تزايد فيما يتعلق بتقاسم الخبرات وتبادل أفضل الممارسات. وتجدد البرازيل في إقامة شراكات داخل المنطقة وفي أفريقيا حيث تنشر نجاحاتها في البرامج الاجتماعية التي أتاحت لها القضاء إلى حد كبير على أوجه عدم المساواة فيما بين مواطنيها.

١٢ - وقد افتتح السفير فييرا فارغاس الاجتماع واضعاً المشاورات الإقليمية ضمن سياق عملية الاستعراض الوزاري السنوي الأوسع نطاقاً، و المقرر أن يتوجها عقد أول استعراض وزاري سنوي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في تموز/يوليه خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي. وقال إن موضوع الاستعراض "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق من بينها الشراكة العالمية من أجل التنمية" يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبرازيل. فبالرغم من أن المنطقة تعتبر إلى حد كبير من المناطق المتوسطة الدخل وتمتلك ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية، فإن هناك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعداداً كبيرة من الفقراء ومن الذين يعانون من سوء التغذية. ورحب السفير فييرا فارغاس

بالاجتماع بوصفه فرصة ثمينة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للإسهام في أعمال المجلس.

١٣ - ولاحظ السيد سيث أن الاجتماع الإقليمي التحضيري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو أول اجتماع من نوعه يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق الاستعراض الوزاري السنوي سيكون نموذجاً للاجتماعات الإقليمية يحتذي به في المستقبل. ورغم أن التقدم فيما يتعلق بالقضاء على الفقر يمضي في جميع المناطق وفقاً للمسار الزمني حتى عام ٢٠١٥ باستثناء أفريقيا، فإن سوء التغذية المزمّن لا تزال مستوياته إلى حد بعيد على ما كانت عليه منذ عام ١٩٩٠. ولذا، فهو يحث على انتهاج سياسات أكثر تركيزاً على محاربة الجوع، ويوصي بتحقيق توازن بين إنشاء الهياكل الاجتماعية والاستثمار في الهياكل الاقتصادية ليتسنى التصدي للجوع المترسخ في المناطق الريفية. ولاحظ أن التحديات العالمية مثل تغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، والصراع تهدد بزيادة تفاقم الفقر والجوع.

١٤ - وقالت السيدة بولدوتش إن ما يوجد في أمريكا اللاتينية من موارد في الوقت الراهن لا يكفي للقضاء على الفقر، ورحبت بالاجتماع بوصفه فرصة لتدارس التحديات الإقليمية التي تجابه تمويل التنمية، موضحة أن الاجتماع الإقليمي بشأن الاستعراض الوزاري السنوي أتاح الفرصة للجمع بين بلدان المنطقة التي تتخذ خطوات متشابهة في سبيل الحد من الفقر والجوع. ومضت تقول إن التعاون بين دول الجنوب يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، التي لا تتلقى مستويات كافية من المعونة من الشركاء الإنمائيين. وشددت على الدور المنوط بالأمم المتحدة في مكافحة الفقر والجوع، مطالبةً بمزيد من تعميق الشراكة وتعزيز التضامن بين الدول بغية النهوض بالتنمية.

١٥ - وأدلى الوزير أنانياس بكلمة رئيسية بشأن "الاتجاهات والتحديات الناشئة في مجال تمويل القضاء على الفقر والجوع". وأقر بالدور المهم الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز وتوجيه التعاون بين الدول وفي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تقليص عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة لسكان العالم. ورحب بالاجتماع بوصفه مناسبة لتقييم التحديات المحددة والتقدم المحرز في تمويل جهود القضاء على الفقر والجوع.

١٦ - وعرض لما تمخض عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢، من توافق آراء بشأن الضرورة الملحة للالتزام بجميع البلدان بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مما في ذلك ما يتم عن طريق اعتماد نظام اقتصادي عالمي يتسم بالإنصاف والاستقرار. ولما كان النمو الاقتصادي بمفرده قاصراً عن

تحسين الظروف المعيشية لأشد الناس فقراً، فإن حشد وزيادة الموارد المالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشكّلان خطوة مهمة تكفل تحويل القرن الحادي والعشرين إلى قرن التنمية للجميع. بيد أنه من دواعي الأسف أن الجهات المانحة لم تنفذ من تعهداتها بتقديم المعونة سوى النصف.

١٧ - وفي معرض التحذير من أن "الجوع لا يطيق الانتظار"، عرض الوزير للجهود التي تبذلها كل من البرازيل وفرنسا وشيلي لتعبئة مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، بما يشمل فرض ضرائب على المعاملات المالية الدولية وعلى الأسلحة والتلوث، مؤكداً على أهمية الصناديق الإنمائية، ومنها مثلاً الصندوق العالمي لمكافحة الجوع والفقير. أما المبادرة الأخرى، وهي المرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد) بغرض مكافحة الإيدز والملاريا والسل، فتمولها الضرائب التضامنية المفروضة على بطاقات السفر الجوي. والمقصود من هذه المصادر أن تكمل مصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها.

١٨ - وأوضح أنه من بين الإجراءات الناجحة التي اتخذتها حكومة البرازيل لوضع سياسة عامة تستجيب لأولويات البلد الإنمائية، يوجد برنامج "منح المعاش العائلية" للتحويل المشروط للأموال النقدية وبرنامج "القضاء المبرم على الجوع". وقد أفلحت الشبكة القوية للبرامج الاجتماعية التابعة للحكومة في تقليص عدم المساواة بصورة ملحوظة داخل البلاد، مما أدى إلى تحسين مستوى معيشة الملايين وخفض معدلات سوء التغذية. وسلط الوزير الضوء على الجهود التي تبذلها البرازيل في سبيل التعاون مع البلدان النامية وتقاسم التجارب معها، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا.

١٩ - وشدد الوزير أنانياس على أن الحق في الغذاء يجب أن يتبوأ مكانة رئيسية في السياسات العامة. ويقتضي ذلك إتاحة تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ، بما في ذلك ما يتم عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وشجع جميع البلدان على العمل سوياً في سبيل تعزيز القيم الدولية المشتركة.

ثالثاً - أعمال الاجتماع الإقليمي التحضيري

٢٠ - حُصّصت الجلسة الأولى من الاجتماع الإقليمي التحضيري، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، للبيانات الاستهلاكية التي أدلى بها ممثل البلد المضيف، والمشاركون في تنظيم الحدث، وقيادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأرست تلك البيانات مجتمعةً أسس المناقشات التي دارت على مدار الاجتماع.

٢١ - وأدلى السفير فييرا فارغاس بكلمة ترحيبية باسم حكومة البرازيل. وتلا السيد سيث رسالة من حوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووزع رسالة من السفير ليو ميروريس، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدم حوسيه لويس ماكينيا، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثيقة معلومات أساسية معنونة "الاتجاهات الناشئة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وآثارها على تمويل جهود القضاء على الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

٢٢ - وأوضحت الجلسة الأولى كيف يمكن للمجلس الاجتماعي والاقتصادي الجديد، معززاً بمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أن يشجع على اتخاذ إجراءات مستنيرة ومبتكرة وتعاونية على نحو أفضل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن المهام الجديدة المنوطة بالمجلس، المتمثلة في الاستعراض الوزاري السنوي، ما يشكل مساهمة ملحوظة تتجلى في إتاحة منتدى لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تخضع البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء للمساءلة عما تعهدت به من التزامات. وسيشكل اجتماع برازيليا، بوصفه الأول في سلسلة المشاورات الإقليمية، سابقة قوية بالنسبة للمشاورات المقبلة. وحث السفير فييرا فارغاس المشاركين على اغتنام هذه الفرصة لتقديم مساهمات استراتيجية ومبتكرة للاستعراض الوزاري السنوي.

٢٣ - وعلى الرغم من التقدم الطيب المحرز على وجه العموم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت هناك تحديات عدة تحول دون تنفيذ بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وهي: استمرار عدم المساواة؛ وخطر اندلاع أزمات مالية؛ والقيود التي تعيق النمو التجاري على الأجل الطويل في البلدان ذات الدخل المتوسط؛ والنواقص التي تعترى الشراكة من أجل التنمية؛ وعدم إيلاء الاهتمام الكافي للبلدان ذات الدخل المتوسط. ولن تكفي المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، فمن شأن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز فعاليتها أن يخلِّف أثراً ملحوظاً في تمكين بلدان المنطقة من بلوغ الأهداف الإنمائية. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المنطقة انخفضت مقارنةً بمناطق أخرى، وغدت البلدان ذات الدخل المتوسط-الأعلى تتلقى نصيباً غير ذي أهمية من مجموع المساعدة الرسمية الموجهة إلى أمريكا اللاتينية. وقد أثمرت المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نتائج متفاوتة بين البلدان المستفيدة في المنطقة. ونتيجة لذلك، تستخدم حالياً مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك الضرائب العالمية والصناديق العالمية، من أجل تكميل مصادر المساعدة التقليدية. وقد شجعت بلدان المنطقة ذات الدخل المتوسط على المساهمة في هذه الآليات.

٢٤ - وفي رسالته إلى الاجتماع تناول السفير ميروريس النقاط الرئيسية التالية.

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية

٢٥ - يقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مشارف حقبة جديدة أوصلته إليها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، التي أوكلت إلى المجلس مهام جديدة، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي. وسيشكل المجلس المعزز منبرا يكفل التنفيذ الفعال لجدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي، ومحفلاً للترويج لمزيد من الاتساق بين الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها مختلف الشركاء الإنمائيين وتوطيد الصلات المعيارية والتشغيلية في أعمال المنظمة، وبرلمانا حقيقيا للتنمية من خلال توثيق الصلات مع أنشطة التنفيذ التي تقوم بها، ضمن جهات شتى، الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية على المستويين الإقليمي والوطني. وسيحفز المؤتمر الوزاري السنوي على اتخاذ إجراءات مستنيرة ومتبكرة وتعاونية بشكل أفضل في سبيل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. وستشكل المشاورات الإقليمية في برازيليا، بوصفها حدثاً رائداً يرسم اتجاهها جديداً وكذلك بوصفها جزءاً من عملية تشاورية أوسع نطاقاً، نموذجاً يحتذى به في الاجتماعات الإقليمية القادمة، التي ستصبح جزءاً مؤسسياً من الاستعراضات الوزارية السنوية المقبلة.

التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٦ - تجابه الدول الجزرية الصغيرة النامية، الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العديد من التحديات الإنمائية التي تساهم في استمرار الفقر وتهدد الأمن الغذائي، بما في ذلك: موقعها النائي وانكشافها إزاء الكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية في آن واحد؛ واعتمادها الشديد على التجارة الدولية. ونتيجة لذلك، لا بد من تعويلها على الشركاء الإنمائيين لمساعدتها على تعويض نواقصها الطبيعية.

التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع

٢٧ - غالباً ما يُبتلى مواطنو البلدان الخارجة من الصراع بأفقي الفقر وسوء التغذية. وعندما تضع الحروب أوزارها، تشهد عملية تقديم المعونة عادة اندفاعاً مردها استجابة الجهات المانحة المفعمة بالنوايا الحسنة للاحتياجات التي تظهر بعد انتهاء الصراع، إلا أن توقيت تدفق المعونة قد لا يكون مناسباً، فقد تصل المساعدات قبل الأوان بكثير أو تنفذ في وقت مبكر للغاية. ولذلك، فإن تعظيم فعالية مساعدة البلدان الخارجة من الصراع بما يمكنها من الانتقال إلى

مرحلة التنمية الطويلة الأجل يقتضي من المانحين والمستفيدين على السواء تخطيطاً دقيقاً واستراتيجياً على السواء.

٢٨ - وسلط السيد أوكامبو الضوء في بيانه على عدة تحديات تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

استمرار التفاوتات في الدخل

٢٩ - ما زالت التفاوتات في الدخل قائمة، ولا سيما بين العاملين المهرة وغير المهرة، وبين المناطق وبعضها، وبين الحواضر والأرياف. وقد أحرز تقدماً بطيء في ردم الفجوة بين الجنسين في مجال العمالة والأجور وظروف العمل. ويشكل الترويج للعمل المنصف واللائق جزءاً حيوياً من عملية تقليص التفاوت في الدخل. كما تساهم سياسات التوزيع المستهدف (من قبيل برنامج "منحة المعاش العائلي" في البرازيل) وتعزيز قدرة القطاع العام على معالجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي، في المضي قدماً صوب تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز الإنصاف والعدالة في المجتمع.

التقلبات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٣٠ - تظل حركات رؤوس الأموال الكثيفة والخاضعة لدورات التقلب إلى حد كبير حافلة بالأخطار المحتملة. لذلك، فمن شأن توطيد الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، وكفالة بيئة ملائمة لسياسات الاقتصاد الكلي القادرة على مواجهة هذه التقلبات الدورية، وتطوير أسواق مالية داخلية معمقة بالعملات المحلية، يمكن أن يساعد على الحد من المخاطر الناجمة عن حركات رأس المال المبالغية وعن آثار الأزمات.

القيود المثبطة لعملية التحول الإنتاجي

٣١ - يعد التقدم في توطيد عملية التحول الإنتاجي والانتقال إلى مجالات تخصص أكثر دينامية وذات محتوى تكنولوجي أعلى وقيمة مضافة أكبر أمراً أساسياً لنمو التجارة في الأجل الطويل بالبلدان متوسطة الدخل. إلا أن هذا النمو تحد منه القدرات المحلية ونظام التبادل التجاري الدولي.

الوعد غير المنجز بالشراكة العالمية من أجل التنمية

٣٢ - على الرغم من إحراز تقدم في العديد من مجالات الشراكة العالمية من أجل التنمية، على نحو ما يرد في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري، يساور البلدان النامية القلق من أن الشراكة لم ترق إلى مستوى التوقعات، ولا سيما في مجالات التجارة، ومشاركة البلدان

النامية في صنع القرار الاقتصادي على الصعيد الدولي، والحد من ضعف البلدان النامية في مواجهة تقلب السوق المالية وضمان استقرار نظام النقد الدولي. وقد يكون للسماح باستمرار هذا النقص في التقدم أثر سلبي على التعاون في مجالات هامة أخرى، كما يتعين أن يكون مسألة تشغل جميع الحكومات.

تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل

٣٣ - تشعر البلدان المتوسطة الدخل على نطاق واسع بأنها مستبعدة من النظام الحالي للتعاون الدولي. ويتعين ألا تُحوّل المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى البلدان الأفقر في العالم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، دون إيلاء الاهتمام الكافي للبلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش خمسا سكان العالم على أقل من دولارين في اليوم. وتتطلب هذه الحالة اتباع نهج جديد في مجال التعاون الإنمائي على صعيد البلدان المتوسطة الدخل. وربما تغطي القواعد الملائمة للتنمية في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا بأهمية أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى هذه البلدان، التي من المرجح أن تظل محدودة. كما يعد تأمين الحصول على التمويل المتعدد الأطراف والتمويل من القطاع الخاص على السواء أكثر أهمية من المساعدة الإنمائية.

٣٤ - كما أشار السيد أو كامبو في بيانه إلى ما يمكن أن تنطوي عليه تمتع المهام الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من إمكانية توفير منهاج عمل لزيادة المساءلة وتوسيع آفاق التعاون والمشاركة السياسية. ويمكن للاستعراض الوزاري السنوي أن يصبح محور الارتكاز للعمل الفعال على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بالاقتران مع ما يكفله من عروض تطوعية وطنية، ومشاورات إقليمية، ومناقشات عالمية خلال الجزء الرفيع المستوى. وبإمكان المجلس المساعدة على تعزيز أسس الشراكة العالمية من أجل التنمية، مع تشديد الدورة المقبلة على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية.

٣٥ - وقدم السيد ماشينيا ورقة معلومات أساسية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعنوان "الاتجاهات الناشئة في المساعدة الإنمائية الرسمية وأثرها على تمويل القضاء على الفقر والجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

الاتجاهات

٣٦ - وكشف التقرير عن أن بلدانا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعد، في المتوسط، ماضية على الطريق الصحيح باتجاه الوفاء بغايات الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يقضي بخفض عدد من يعانون الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام

٢٠١٥. لكن حتى وإن نجحت المنطقة في بلوغ هذه الغايات، فإن اللجنة تقدر أن يظل ٦٥ مليون نسمة تحت خط الفقر، كما سيبقى ٤٠ مليون نسمة يعانون سوء التغذية في المنطقة في عام ٢٠١٥.

ألف - الفقر

٣٧ - تُظهر الأدلة أنه بعد حالة من الركود شهدتها الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، طرأ على معدلات الفقر والعوز في المنطقة انخفاض حاد في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة من يعيشون في ربقة الفقر لا تزال تقارب رقم عام ١٩٨٠. وبالقيم المطلقة، يزيد عدد الفقراء الآن عما كان عليه في الثمانينات، حيث أصبحوا ٢٠٥ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعدد يبلغ ١٣٦ مليون نسمة عام ١٩٨٠. وتختلف معدلات الفقر المدقع في المنطقة اختلافاً واسعاً بين البلدان. وتواجه الدول التي تشهد أعلى مستويات الفقر المدقع وأقل نصيب للفرد من الدخل أشد الصعوبات، ومن المرجح ألا تحقق الهدف المتعلق بالفقر بحلول عام ٢٠١٥. ومن بين أمور أخرى، سيلزم الوصول إلى معدلات نمو أعلى وأكثر استقراراً في المنطقة بأسرها من أجل تحقيقها غاية الحد من الفقر. ومن شأن العبء الضريبي المنخفض، ولا سيما في أمريكا اللاتينية أن يتيح فرصة للحكومات لتحصيل المزيد من الإيرادات المحلية.

٣٨ - وتشير البيانات المقدمة في تقرير اللجنة إلى أن التوزيع غير المتكافئ للدخل يعد عنصراً هاماً في تفسير ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، حيث يعد عدم المساواة مشكلة أكبر بكثير منها في منطقة البحر الكاريبي. وثمة ثلاثة أسباب رئيسية للحد من الفقر في بعض المناطق، وهي تحديداً: ارتفاع النمو؛ وزيادة العمالة؛ وازدياد نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي. وبينما يساعد النمو على الحد من الفقر، فإن من يعانون الفقر المدقع يحتاجون إلى وظائف وبرامج اجتماعية من أجل تحسين حياتهم. وقد اعتمد برنامج "منحة المعاش العائلي" المتبع في البرازيل، وقد ساعد على الحد من العوز، من قبل العديد من بلدان المنطقة التي أطلقت برامج مماثلة للتحويل المشروط.

باء - الجوع

٣٩ - اتسم التقدم المحرز في الحد من الجوع وسوء التغذية بالبطء بوجه عام عن التقدم في مجال الحد من الفقر. فقد بلغت خمسة بلدان الهدف المتعلق بالجوع، إلا أن بلدانا عديدة أخرى ما زالت متعثرة أو تعاني من انتكاسات. وهناك خمسة بلدان (البرازيل، وفترويل (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي) يوجد فيها ما يقرب من ثلثي مجموع السكان الذين يعانون نقص التغذية في المنطقة. كما أن البلدان التي تشهد أعلى

معدلات نقص التغذية والفقر المدقع هي ذاتها البلدان التي ستواصل الإعلان عن أعلى معدلات في زيادة السكان في العقد المقبل.

التمويل التقليدي للتنمية

٤٠ - المساعدة الإنمائية هامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من غايات التنمية. ويُقدّم التمويل الإنمائي في المقام الأول من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، وبدرجة أقل، في إطار مبادرات تخفيف عبء الدين.

جيم - تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

٤١ - زادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠٢، إلا أنها لا تزال تقل كثيرا عن الغايات المحددة في توافق آراء مونتريري. وبوجه عام، استخدمت المساعدة لأغراض الإنفاق الاجتماعي بمقادير أكبر من الماضي، بالاقتران مع انخفاض مصاحب من حيث الاستثمار في الهياكل الأساسية والصناعات المنتجة. كما توجّهت المساعدة الرسمية في المقام الأول إلى البلدان المنخفضة الدخل. ولكن على أسس مطلقة، يوجد في البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية فقراء أكثر من البلدان المنخفضة الدخل. وقد تدهور مركز المنطقة بالنسبة لنصيبها من المساعدة، مع تصدّر آسيا وأفريقيا كمنطقتين مستفيدتين. وداخل المنطقة، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بحدة أكبر في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وحيث تقارب اقتصادات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي شريحة الدخل الأعلى على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يقل نصيبها من المساعدة الإنمائية الرسمية بمرور الوقت. ولا تزال البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة تعاني من نقص الإمكانيات المالية القادرة بحد ذاتها على تمويل الجهود الإنمائية، ومن ثم، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا حيويا في سد الفجوة بين الاحتياجات المطروحة والموارد المتاحة.

٤٢ - ويتطلب تحسين كفاءة المعونة وفعاليتها تعزيز السياسات الوطنية، وبناء المؤسسات، وزيادة قدرة البلدان على استيعاب المعونة. ويجب أن تعمل الجهات المانحة على تحسين سبل التنسيق وأن توفر المساعدة التقنية اللازمة لنقل المعارف. كما أن تهيئة بيئة تجارية مواتية بقدر أكبر سيعمل على تحسين قدرة البلدان على تمويل التنمية الخاصة بها.

دال - مبادرات تخفيف عبء الدين للبلدان المثقلة بالديون

٤٣ - تمكنت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على الصعيد العالمي، من خفض رصيد الدين وعبئه على السواء، ولكن لم يكن تأثيرها كبيرا، نظرا لأنها طُبقت في البداية على

مستويات من الديون كانت مرتفعة للغاية بالمعايير الدولية، ويصعب سدادها إلى حد كبير، إن لم يكن مستحيلاً. وفي أمريكا اللاتينية، أظهرت البلدان المستفيدة تفاوتات ملحوظة في مدى الإفادة من تلك الإجراءات، ولا تزال تتحمل أعباء بالغة الارتفاع من الديون. وحدير بالذكر أن البرازيل دعمت المبادرة، حيث أصدرت إعفاءً من الديون بمبلغ بليون دولار، ومنحت ما مجموعه ١٥٠ مليون دولار تخفيفاً لعبء الديون عن مدينين آخرين يوجدون في أمريكا اللاتينية بالدرجة الأولى.

آليات تمويل مبتكرة

٤٤ - تقل المستويات الحالية للتمويل المقدم من المبادرات الإنمائية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، عن المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وحيث تواجه البلدان المتقدمة صعوبة في زيادة التدفقات المالية الموجهة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، فإنه يجري إكمالها بمصادر تمويل جديدة ومبتكرة.

هاء - الضرائب العالمية

٤٥ - يدور حالياً نقاش بشأن الضرائب المفروضة على الصفقات الخاصة بالعملات وتجارة الأسلحة والتلوث. وتعد هذه أدوات مزدوجة الفائدة، حيث تحصل إيرادات لصالح الاقتصادات النامية، وتوفر منافع عامة على الصعيد العالمي. وتتطلب الضرائب العالمية مشاركة البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء في تحصيل الإيرادات. وفي الواقع، تصبح البلدان النامية المتوسطة الدخل بلداناً مانحة في شكل آخر من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٦ - وتفيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن حجم الصفقات الخاصة بالعملات في أمريكا اللاتينية يعد من الصغر لدرجة تصبح معها الإيرادات المحتملة من تحصيل الضرائب ضئيلة نسبياً. وفي حال موافقة البلدان المتقدمة على توجيه ٨٠ في المائة من الإيرادات الخاصة بمعاملات النقد الأجنبي إلى مجال التعاون الإنمائي، على النحو المقترح، سيكون من المقدر أن تتلقى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مبلغاً يكافئ تقريباً المستوى الحالي من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المنطقة. ومن المقدر أن توفر حصيلة الضرائب على تجارة الأسلحة مبلغاً يكافئ نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

واو - الصناديق العالمية

٤٧ - تشمل المقترحات المتعلقة بالصناديق العالمية إنشاء حقوق سحب خاصة للتنمية ومن أجل إنشاء مرفق لتمويل الدولي. وليس من الواضح كيفية استفادة البلدان المتوسطة الدخل من المرفق الذي سيركز على البلدان المنخفضة الدخل. وفي المقابل، يُقترح أن تشكل حقوق السحب الخاصة، التي يمكن استخدامها بواسطة البلدان النامية المتوسطة الدخل، تيسيرا يكفل وجود الإيجابيات العامة على الصعيد العالمي، بما في ذلك تحسين البيئة، والوقاية من الأمراض، وتوسيع نطاق محو الأمية، وتوفير المعونة الإنسانية. وقد طرح الفريق التقني المعني بآليات التمويل المبتكرة، برعاية إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا، وبدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، مقترحات بشأن صندوق مكافحة الجوع، ومبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقير، وهما من الأمثلة الجيدة على الصناديق العالمية المبتكرة.

رابعا - العروض: الإجراءات اللازمة لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية

٤٨ - يهدف الاستعراض الوزاري السنوي إلى الحفز على اتخاذ إجراءات لتسريع بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا والارتقاء بها، بما في ذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية إبراز الجهود الملموسة التي يمكن محاكاتها أو تنقيحها من أجل بلدان أو مناطق أخرى، عُقدت جلستان خلال الاجتماع الإقليمي الذي أتاح الفرصة للمشاركين تقديم أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفقر ومبادرات ملموسة لمكافحة الفقر والجوع.

ألف - العروض المتعلقة بأفضل الممارسات لمكافحة الفقر

الحكومات

٤٩ - عرضت ممثلة حكومة جامايكا مجموعة من التدخلات المتخذة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وعلى صعيد الهياكل الأساسية التي نجحت في تخفيض حدة الفقر في بلدها. وقالت إن البرامج شملت تقديم الغذاء في المدارس، وكهربة الريف، وإنشاء صندوق وطني للصحة لتمويل دعم تكاليف الوصفات الطبية لمعالجة الأمراض المزمنة وتوفير موارد لصالح أطفال الشوارع ("برنامج الإمكانية") وصندوق وطني للاستثمار الاجتماعي في أرجاء البلد للمجتمعات المحلية الفقيرة. وأنفقت وكالة للاستثمارات المتناهية الصغر أكثر من ٢٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في أموال، معظمها للنساء والشباب، لتمويل المشاريع وتقديم الخدمات في قطاعات الزراعة والصناعة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تم إبراز الجهود التي بذلتها الجماعة الكاريبية للقضاء على الفقر.

٥٠ - وقال ممثل بربادوس إنه فيما نفذت حكومة بلده معظم الأهداف الإنمائية للألفية، فهي لا تزال تبذل جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر. ومن بين المبادرات شبكة شاملة للأمان الاجتماعي؛ وبرامج مجتمعية مختلفة لإقامة المشاريع وتطوير التكنولوجيا وفنون الحرفية؛ ومبادرات خاصة للإدماج الاجتماعي، بما في ذلك مبادرات للمعوقين. ولمكافحة انعدام الأمن الغذائي، تقدم الحكومة حوافز للتشجيع على الإنتاج الزراعي وتنويعه. ووضعت استراتيجية جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع شركاء من بينهم نيجيريا وغانا قام بتسييرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن بربادوس تهدف إلى تأكيد مصالح المنطقة وشواغلها خلال عرضها الطوعي الوطني الذي ستقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض الوزاري السنوي.

٥١ - وشدد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية على عدد من السياسات الاجتماعية الجديدة التي وضعها بلده في مجال التعليم والغذاء والتنمية. ففي إطار مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) "التعليم للجميع"، قال إن بلده استثمر ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكفالة مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي وجودته، وشمل ذلك برامج لمساعدة أفراد من الفئات المستعدة تقليدياً للحصول على التعليم العالي. وقال إن برامج توزيع الأغذية خفضت من معدلات سوء التغذية، كما أعادت برامج الرعاية الاجتماعية توزيع الدخل تدريجياً للحد من عدم المساواة. وتقدم قروض متناهية الصغر للمجتمعات المحلية والتعاونيات، مع التركيز بشكل خاص على المرأة، وإتاحة فرص جديدة للفقراء. وبصفتها مناصرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تتعاون مع عدة بلدان أفريقية.

٥٢ - ووصف ممثل المكسيك بعض البرامج الوطنية لمكافحة الفقر والجوع، من بينها استراتيجية المكسيك للحد من الفقر "معكم" التي تعمل على تعزيز الخدمات الأساسية والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي؛ وبرنامج "فرص" وهو برنامج تحويلات نقدية مشروطة أدى إلى التقليل من التفاوت بين الجنسين من خلال الدعم الذي يركز على النساء وأطفالهن في المدارس الابتدائية والثانوية.

المجتمع المدني

٥٣ - وصف ممثل مصرف الادخار الاتحادي في البرازيل عدداً من الأنشطة التي اضطلع بها المصرف لإدماج السياسات العامة، منها التوعية بالقضايا المالية (وضع كتيبات تمهيدية للأسر باللغات المحلية بالتعاون مع منظمات غير حكومية، والإدماج الرقمي) (الترع بجواسيب شخصية، وتمويل مراكز اتصالات وما إلى ذلك)، وخدمات القروض المتناهية الصغر، وبناء

القدرات للمؤسسات الصغيرة وتصدير المنتجات، ومساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على إيجاد السكن. وعرض نموذجين عمليين عن الجهود التي يبذلها المصرف للحد من الفقر والجوع. الأول مشروع "Projecto Varjadas" الذي ينفذ مع عدة شركاء في البلديات الريفية ويتألف من عدد من العناصر منها تشييد المساكن وبناء القدرات وتدريب المرأة. أما المشروع الثاني فهو "مشروع النسيج الاجتماعي" الذي يستخدم ماكينات حياكة تم التبرع بها لتدريب النساء على إنتاج المفروشات اللازمة للمستشفيات. وهناك أيضا عناصر لتطوير مهارات الحاسوب.

باء - عروض المبادرات العملية

الحكومات

٥٤ - اقترحت ممثلة كوستا ريكا "توافق آراء كوستا ريكا" الذي يهدف إلى حشد دعم إضافي من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي من شأنها أن تزيد الإنفاق الاجتماعي من خلال تخفيض النفقات العسكرية. واقترحت كوستا ريكا أيضا إنشاء صندوق دولي لعوائد السلام من شأنه أن يكمل تمويل التعاون الإنمائي التقليدي.

٥٥ - وقدم ممثل وزارة العمل والتوظيف في البرازيل لمحة عن البرنامج الوطني للقروض الصغيرة المنتجة الموجهة. ويتيح هذا المشروع قروضا للمجتمعات المحلية الفقيرة للمساعدة على زيادة العمالة عن طريق إقامة مشاريع تجارية، وهو يكمل برامج اجتماعية أخرى في البرازيل. كما أن القروض المتناهية الصغر الهادفة والمقترنة بدعم وتدريب المقترضين تؤدي إلى انخفاض مستويات التخلف عن سداد الديون وتساعد المتلقين لها على الخروج من دائرة الفقر. وتعمل حكومة البرازيل على تحسين الإطار التنظيمي الذي يحكم التمويلات المتناهية الصغر، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين. ويستفاد أيضا من التمويل التضامني، الذي يشمل شرط استخدام ما نسبته ٢ في المائة من الودائع المصرفية في البرازيل لصالح القروض المتناهية الصغر.

منظومة الأمم المتحدة

٥٦ - عرض ممثل برنامج الأغذية العالمي مبادرة بعنوان "من أجل القضاء على نقص التغذية المزمع بين صفوف الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠١٥"، وهي تركز على تعزيز وتشجيع أفضل الممارسات لمعالجة هذه المسألة الهامة، بالاستفادة من الجهود الوطنية الحالية. وتهدف أيضا إلى وضع معايير مشتركة للبرامج الوطنية للحد من الجوع. وفي أمريكا الوسطى، حظيت المبادرة بدعم سياسي رفيع المستوى وتبعتها

تطورات محددة في السياسات الوطنية في ثمانية من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي بلدان الأنديز، يجري تعزيز الشراكات لإضفاء الطابع المؤسسي على المبادرات الوطنية.

خامسا - التوصيات

٥٧ - طرح الاجتماع التحضيري الإقليمي التوصيات التالية:

(أ) على بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تعمل على تعزيز معدلات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي، الذي له دور رئيسي في مكافحة الفقر والجوع؛

(ب) إن النمو وحده لا يكفي للحد من الفقر. فمن أجل مكافحة التفاوت في الدخل، يجب أن يمتد توليد العمالة وتوفير العمل اللائق أولوية أعلى في السياسات الوطنية، كما أن إحراز المزيد من التقدم في تعميم مراعاة المساواة في سياسات القطاع العام كافة يعد أمرا بالغ الأهمية. وتعد السياسات الداعمة للاستثمار والنمو وتنظيم المشاريع أمرا أساسيا لجهود إيجاد فرص العمل؛

(ج) من أجل حشد المزيد من الأموال المحلية، يتعين أن تحسن البلدان من عملية تحصيل الضرائب، وأن تزيد العبء الضريبي الذي يعد منخفضا نسبيا في الوقت الحالي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية؛

(د) أن تقوم البلدان المتوسطة الدخل بدور متزايد في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، سواء بين بعضها بعضا، أو مع البلدان المنخفضة الدخل، على ألا يغطي على وضعها باعتبارها دولا مستفيدة؛

(هـ) أن تستعد حكومات المنطقة لتقاسم الاستجابات الاستراتيجية والابتكرة للتحديات المحددة التي تواجه بلدانها، وذلك في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

سادسا - اختتام الاجتماع التحضيري الإقليمي

٥٨ - باسم الحكومة المضيفة، اختتم السفير فييرا فارغاس الاجتماع. وذكر أن الفقر والجوع مشكلتان ما برحت الأمم المتحدة تسعى إلى حلها منذ إنشائها. كما يتواصل التفاوت، والاستضعاف، وزعزعة الاستقرار، والتهديدات الموجهة ضد الديمقراطية، والعنف الحضري، والفقر، وغير ذلك من التحديات. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت المعونة الدولية معرضة للهزات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما فقد المجتمع الدولي اهتمامه،

مما يفرض على المنطقة أن تتطلع إلى الداخل من خلال تقاسم الخبرات داخل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتحديد أي البرامج الاجتماعية تستحق النسيج على منوالها. ولا يزال العديد من الناس بحاجة إلى المساعدة إلى درجة يجب معها أن ينجم عن السياسات مستوى من التأثير يتفق وحجم المشكلة. ويتعين ألا تكرر الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٧ نفس التحليل لنفس المشاكل؛ بل يلزم أن تصوغ إجراءات استراتيجية شاملة من أجل تحقيق التنمية، وأن تعمل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الضميمة ١

حلقة نقاش بشأن استخدام وسائل التمويل التقليدية من أجل القضاء على الفقر

١ - رغم أن من الحقائق الراسخة ما يفيد بأن جميع البلدان تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنمية نفسها، فلا غنى عن الشراكة العالمية من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتؤكد النظرة الحالية لتمويل التنمية أهمية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل المضي قدما في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية. إلا أن الاعتراف بهذه الحاجة لم يحل دون قصور مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية والمتوقعة عن الوفاء بالالتزام الذي تم التعهد به في توافق آراء مونتييري ويقضي بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢ - وكان هذا هو موضوع حلقة النقاش التي عقدت بشأن "استخدام وسائل التمويل التقليدية من أجل القضاء على الفقر"، وترأسها الوزيرة أنا كابرال بيترسين، وزيرة العلاقات الخارجية للبرازيل، وتناولت أيضا فعالية وسائل التمويل التقليدية ومدى توافرها. وقد ضمت الحلقة الخبراء روميل أسيفيدو، الأمين العام لرابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي؛ ودانييل تيتلمان، رئيس وحدة الدراسات الإنمائية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وميريلا دي كارفاليو بيريرا دا سيلفا، الباحثة في معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية.

٣ - وأبرزت خلال حلقة النقاش الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية الشاملة. وبصفة عامة، فإن النظم المالية متخلفة في هذه المنطقة. ويمكن أن يكون تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء وسيلة فعالة لتوفير الموارد وإتاحة مزيد من الخيارات لمساعدتهم على التخطيط للمستقبل ومزيد من السيطرة على مقاليد حياتهم وأرزاقهم. ولئن كان هناك نمو كبير في قطاع التمويل المتناهي الصغر في المنطقة عموما، فإن قصور الأنظمة المتبعة يعوق تحقيق المزيد من التنمية وتقديم هذه الخدمات. وتهدف التحالفات بين القطاعين العام والخاص إلى تعزيز النظام المالي وزيادة فرص الحصول على التمويل.

٤ - وعلاوة على ذلك، ناقشت الحلقة كون النمو ليس حلا سحريا لمشاكل الفقر. ففي البلدان ذات التوزيع غير المتكافئ للثروة بشكل خاص، تشكل المبادرات الرامية إلى تقليص التفاوت وسيلة فعالة للحد من الفقر المدقع. وقد أُفيد بأن البرامج الاجتماعية، مثل برامج التحويلات المشروطة للدخل الشائعة في المنطقة، لها تأثير كبير على مستويات الفقر.

٥ - وقدم السيد أسيفيدو عرضاً عاماً عن الاتجاهات السائدة في مجال خدمات التمويل المتناهي الصغر في المنطقة. فقد ثبت أن القروض المتناهية الصغر، التي تعبئ موارد قليلة نسبياً، تؤدي إلى تغيير واسع النطاق وتمكّن العديد من الأسر الفقيرة من الانعتاق من ربقة الفقر مع توفير الإمكانيات اللازمة لكي يستخدم الفقراء مهاراتهم في مجال تنظيم المشاريع. وعلى الرغم من العقبات المصادفة، مثل التنافس مع المصارف التجارية وقصور الأنظمة المهنية أو عدم ملاءمتها، فإن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر شهدت نمواً كبيراً في أمريكا اللاتينية، حيث قدمت خدمات إلى ما يقدر بنحو ١٣٠ مليون فرد، معظمهم من النساء، عن طريق أكثر من ١٠.٠٠٠ من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

٦ - ويمكن أن يكون للقروض المتناهية الصغر أثر إيجابي على الأفراد والأسر. فبيما يتعلق بالتحويلات المالية، يمكن أن تساعد مؤسسات هذا التمويل على خفض تكاليف المعاملات وإتاحة مزيد من الخيارات أمام الفقراء بشأن كيفية استخدام هذه الأموال. ويتطلب الفقراء بناء القدرات لضمان أن يكون بإمكانهم الاستفادة فعلاً من الخدمات المتاحة للتمويل المتناهي الصغر وسداد القروض. وفي أمريكا اللاتينية، توجد معظم خدمات هذا التمويل في المناطق الحضرية، ولا بد من بذل مزيد من الجهود لإتاحة هذا الخيار لفقراء الريف. وبالنظر إلى المساهمة الملموسة التي تقدمها هذه المؤسسات إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تُوجه لها مصادر جديدة من التمويل لتوسيع نطاق تقديم خدماتها وجعلها أكثر استدامة.

٧ - وأكد السيد تيتلمان على ضرورة تطوير وتعزيز الأسواق المالية الشاملة من أجل زيادة حشد الموارد المحلية اللازمة لحفز النمو ومكافحة الفقر والجوع. وينبغي أن تتاح للفقراء الخدمات المالية باستمرار وليس في حالات الطوارئ المالية فقط. غير أن النظم المالية في المنطقة ليست متطورة بشكل كامل؛ وهي في معظمها أسواق قصيرة الأجل، علماً بأن أسواق رؤوس الأموال بسيطة، وهي تتحرك بصفة دورية وليس لمواجهة التقلبات الدورية، وهو ما يلزم للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

٨ - ولا يحصل على الخدمات المالية سوى نسبة ٣٠ في المائة من مجموع السكان، وهناك قدر كبير من عدم التكافؤ في الحصول عليها داخل البلدان؛ ومع ذلك، فإن خدمات التمويل المتناهي الصغر آخذة في التوسع. ففي عام ٢٠٠٥، مُنح أكثر من ٦ ملايين قرض من القروض المتناهية الصغر وبلغت أصول مؤسسات هذا التمويل ٥ بلايين دولار. وتبشّر التحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص بتعزيز النظام المالي وتحسين فرص الحصول على التمويل. وقد شرعت مجموعة متزايدة من المؤسسات المالية في تقديم خدمات التمويل

المتناهي الصغر، مساهمة بذلك في توسيع فرص الحصول على هذه الخدمات. غير أن مستوى حصول الفقراء على الخدمات المالية في المنطقة منخفض للغاية.

٩ - وأثناء المناقشة التي تلت عرضيهما، تناول السيد أسيفيدو والسيد تيتلمان، الوضع التنظيمي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر. فالأنظمة تختلف فيما بين البلدان، ولكن بصفة عامة لا توجد أنظمة خاصة بالتمويل المتناهي الصغر. ومن الأهمية بمكان أن تكفل الأنظمة الخاصة بهذا التمويل الملائة والحذر دون فرض عقوبات على هذه المؤسسات أو إيجاد عقبات لا داعي لها. غير أن المنظمات غير الحكومية التي تحاول إعادة تشكيل نفسها لتصبح مؤسسات لهذا النوع من التمويل ما زالت تجد أن بعض الأطر التنظيمية مفرطة في التقييد ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر وتفتقر إلى المرونة مما يستدعي تحديداً إضافياً تغييرات على الأنظمة لتيسير التعاون بين مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والمؤسسات المصرفية التجارية.

١٠ - وعرضت السيدة كارفاليو نتائج تقرير تم فيه بحث اختلاف أثر سياسات النمو الاقتصادي مقارنة بالتدابير الرامية إلى الحد من التفاوت في إجراءات القضاء على الفقر. وهذه مسألة وجيهة بالنظر إلى ارتفاع نسب التفاوت داخل أمريكا اللاتينية. ففي منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية، وجدت الدراسة أن النمو أكثر فعالية في مكافحة الفقر منه في مكافحة الفقر المدقع، في حين أن تقليص التفاوت يعد أكثر فعالية في الحد من الفقر المدقع. وبالإضافة إلى ذلك، تبدو منافع النمو أكثر في البلدان ذات الدخل المنخفض، بينما يكون الحد من عدم المساواة أجدى في البلدان المتوسطة الدخل، التي تعاني من التفاوت في توزيع الدخل. وقد حظيت برامج التحويل المشروط للدخل بشعبية على صعيد ما تتخذه منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من إجراءات لمكافحة الفقر عن طريق تقليص حالات التفاوت. وفي ظل الظروف العادية، يتحقق النمو وخفض التفاوت بصورة متزامنة. ومن ثم، فعند حساب معدل إحلال النمو محل التفاوت، خلصت الدراسة إلى أن بلدانا مختلفة ستجد تشكيلات متنوعة تجمع بين استراتيجيات تحقيق النمو والحد من التفاوت وينجم عنها أكبر الأثر في تخفيف حدة معدلات الفقر. ووجد التقرير أن التحويلات المالية التي لها أثر على الفقر يمكن قياسه أيضاً أن تزيد من التفاوت، إذ أنها عادة ما توجه إلى الأسر الأكثر ثراء.

التوصيات

١١ - طرح الفريق التوصيات التالية:

(أ) على الحكومات أن تنفذ تشكيلات تجمع بين سياسات تحقيق النمو والسياسات الرامية إلى تقليل التفاوت وتحقيق أقصى مستوى في مجال الحد من الفقر؛

(ب) ينبغي أن يتمثل الهدف من تدخلات السياسات العامة في توسيع شبكة الرعاية الاجتماعية لتشمل مزيداً من المستفيدين بدلاً من زيادة مدفوعات المستفيدين الحاليين، وذلك لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالحد من الفقر؛

(ج) يجب زيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية الشاملة بصورة جذرية من أجل تزويد المواطنين بالأدوات المالية التي يمكنهم التحويل عليها لاستخلاص أنفسهم من وهدة الفقر. وينبغي السعي إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال؛

(د) يجب على الحكومات أن تهيئ بيئة تنظيمية مؤاتية تساعد على إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وعلى نموها. ويجب تعديل الأنظمة لتسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في أنشطة هذا التمويل، مما سيزيد من فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية. كما ينبغي للأنظمة أن تمكن الخدمات المالية من أن تصبح أكثر تنوعاً وتسمح بإقامة تعاون بين مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والمؤسسات المصرفية التجارية؛

(هـ) على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر أن تطور وسائل السيولة المالية وأدوات إدارة المخاطر ليستخدمها الفقراء لضمان استدامة سبل كسب أرزاقهم.

الضميمة ٢

خامسا - حلقة نقاش بشأن "المصادر المبتكرة لتمويل القضاء على الفقر"

١ - نظرا لعدم الوفاء حتى الآن بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، يجري وضع مقترحات جديدة لسبل مبتكرة لتمويل التنمية واستكمال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وآليات التمويل هذه تشمل عموما مجموعة واسعة من الوسائل التي تتراوح بين فرض ضرائب عالمية وبين الأموال العالمية والتبرعات الخاصة. وعلى خلاف المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، فالوسائل الجديدة لا تعتمد حصرا على تحويل أموال لا يطلب سدادها من بلدان مانحة إلى بلدان متلقية؛ فالضرائب العالمية، مثلا، تقتضي مشاركة البلدان المتقدمة والنامية معا في زيادة الدخل. وقد أضحت بالفعل البلدان النامية المتوسطة الدخل جهات مانحة. ومع أن هذا التغيير يلقي الترحيب بقدر ما يعزز من التعاون بين بلدان الجنوب، لكن يجب ألا يحجب وضع البلدان متوسطة الدخل باعتبارها دولا متلقية.

٢ - وكان هذا العنوان، "المصادر المبتكرة لتمويل القضاء على الفقر"، هو موضوع المناقشة التي دارت في الحلقة النقاشية التي ترأسها السيد نيكيل سيث، مدير مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم وتنسيق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكان لفريق النقاش الذي درس وحدد مدى الحاجة إلى آليات تمويل ابتكارية مختلفة يضم الدكتور ريكاردو فرينش - ديفيز، ممثل رئيس شيلي في مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر ومستشار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة آنا بليانو، مديرة السياسات الاجتماعية في معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية.

٣ - وقد أبرز الفريق مجموعة مختلفة من مصادر التمويل تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين. وتراوحت ما بين أدوات عالمية مثل حقوق السحب الخاصة وأنشطة تنفذ على المستوى القطري لزيادة معدلات الدخل الآتي من تحصيل الضرائب. وتم النظر أيضا في الدور المتنامي للشركات الخاصة باعتبارها مصدرا هاما من مصادر تمويل البرامج الاجتماعية.

٤ - وحذر الدكتور فرينش - ديفيز بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لا تزال عرضة لأزمات مالية وينبغي لها مواصلة إدارة المخاطر بواسطة آليات تصدى لتقلب الدورات الاقتصادية. ومثال ذلك أن تكفل حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي التمويل وقت الحاجة. كما أن التعاون الإقليمي ضروري، ولا سيما لمواجهة الأزمات. وسيساعد تحسين النظم الضريبية لزيادة تحصيل الإيرادات ومنع التهرب الضريبي على تعبئة المزيد من التمويل المحلي؛ وسيعود استخدام نظام الضرائب التصاعدي بالنفع على الفقراء.

والاتفاقات الدولية ضرورية للحد من التهرب الضريبي، فضلا عن تعاون المراكز المالية الخارجية بما يكفل ألا تقدم سوى خدمات مالية مشروعة. وتعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٥ - وعلاوة على ذلك، ينبغي توليد أموال تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال التعاون بين الشمال والجنوب. وقد تعددت الأمثلة الناجحة في هذه المنطقة، ومنها بالذات مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر التي طرحها رئيس البرازيل لولا دا سيلفا وأيدها عدة رؤساء دول آخرين، ومخططات توليد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية عبر تمويل تضامني، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية الذي يجمع الأموال من ضريبة مفروضة على بطاقات السفر الجوي. وقد شجع الدكتور فرينش - ديفيز البلدان المتوسطة الدخل وذات الدخل المتوسط الأعلى في المنطقة على النظر في الانضمام إلى هذه الشراكة. وازدادت أيضا أهمية التحويلات باعتبارها أحد مصادر الدخل في المنطقة، ومما يتسم بالأهمية الحاسمة ما يتعلق بتحسين إمكانية حصول المتلقين على تمويل متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على توليد النمو الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على الفقراء.

٦ - وقامت السيدة بليانو بإشراك الحضور في نتائج بحث في العمل الاجتماعي أجرته مؤسسات خاصة، وكان قد بدأ في البرازيل خلال فترة التسعينات ثم ظل ينمو منذ ذلك الحين. ونوهت ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بوصفها مصادر تمويل إضافي للتنمية. وقد وجدت آخر دراسة استقصائية أن ٦٩ في المائة من الشركات المستجيبة تعمل على أساس طوعي مع المجتمعات المحلية، وقد أنفقت ١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. ونفذت غالبية هذه البرامج في مجالي الأغذية والرعاية الاجتماعية، كي تستجيب غالبا للحالات الطوارئ وتتبع سياسات "حسن الحوار"، ولا سيما في دعم التعليم وغيره من الخدمات المقدمة إلى الأطفال. ووجدت الدراسة أن الشركات تعاونت أحيانا مع منظمات غير حكومية، ثم بوتيرة أقل، مع الوكالات الحكومية. وغالبا ما تكون مبادرات القطاع الخاص غير رسمية ويمكن لها الاستفادة من التنظيم المتزايد.

٧ - ويبدو أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات تسلك في البرازيل طريقا من النمو المتواصل وفقا لما تشير إليه الزيادة المتوقعة في نشاط المزيد من الشركات وتوسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه. وليس من دليل يفيد بأن الحكومة تحوّل مسؤوليتها إزاء مواطنيها إلى القطاع الخاص، بل خلافا لذلك، فالجهود التي يبذلها كل من الحكومة والقطاع الخاص تتزايد بصورة متوازنة. ولكن لا تسهم جميع الشركات إسهاما فعالا؛ فقد شعر ثلث

المستجيبين أنهم أدوا دورهم بدفعهم الضرائب وتوفير فرص العمل، لكن ما نسبته ٤٣ في المائة من الشركات المشمولة بالدراسة الاستقصائية اعترفت بتوسيع نطاق جهودها في هذا الميدان. وقد أفيد بأن برامج الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية المعمول بها لتشجيع الشركات على المساهمة، هي برامج لا يستفيد منها سوى ٢ في المائة من الشركات. على أن دافع المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات هو في الواقع دافع معقد حيث يجمع بين المصالح الإنسانية ومصالح الشركة معا .

٨ - وخلال المناقشة التفاعلية، أوضحت السيدة بليانو أن الإعفاءات الضريبية تتاح للشركات بشأن كثير مما تضطلع به من أنشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية وليس جميع تلك الأنشطة، بما فيها تقديم الدعم للأنشطة الثقافية. ولاحظت أن الشركات تستفيد من إعفاءات ضريبية قليلة للغاية لأسباب عدة، منها أنها من الضالّة بحيث لا تستحق جهد تقديم طلب الإعفاء، أو أنها على غير علم بوجود الحوافز أو أنها تعتبر هذه التدابير استغلالاً خاصاً للموارد العامة.

التوصيات

٩ - طرح الفريق التوصيات التالية:

- (أ) يتعين إتاحة آليات معونة تنصدي لتقلبات الدورات الاقتصادية فتمسح للبلدان النامية بإدارة أي مخاطر ناجمة عن أزمة مالية معينة. وينبغي إصدار حقوق السحب الخاصة في مرافق للتمويل بما يتيح الموارد للدول النامية التي تواجه أزمات في عملاتها بسبب صدمات خارجية في مجالي التجارة أو التمويل؛
- (ب) الاتفاقات الدولية هي اتفاقات ضرورية للحد من التهرب الضريبي، ومن واجب الحكومات أن تعزز النظم الضريبية الوطنية من أجل تعبئة المزيد من الموارد المحلية؛
- (ج) تتطلب مبادرات القطاع الخاص المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات المزيد من التنسيق لتحسين فعاليتها.